جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قابلية عرض النزاع على التحكيم

رسالة مقدمة من

أحمد السيد محمد سعد الحديدي

للحصول على درجة الماجستير في التحكيم التجاري الدولي

من جامعة القاهرة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / علي قاسم

أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة الحكم على الرسالة

- **أ.د على قاسم / أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة "مشرفا ورئيسا"**
- **أ.د عبد الفضيل محمد أحمد/ أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة المنصورة "عضوا"**
- **أ.د سامى عبد الباقى /أستاذمساعد القانون التجاري بكلية الحقوق– جامعة القاهرة "عضوا"**

قابلية عرض النزاع على التحكيم

مقدمة عن التحكيم

كان التحكيم التجاري الدولي من أبرز الموضوعات التي شغلت انتباه فقهاء القانون في مصر على اختلاف تخصصاتهم طوال السنوات القليلة الماضية ،بل إن هذا الموضوع كان ولا يزال محلا لخلاف فكرى بالغ الأهمية ،وإن اختلفت صور وأشكال طرح هذا الخلاف، وأيا كان الأمر ،والذي لا شك فيه أن الاهتمام بموضوع التحكيم التجاري الدولي قد جاء مواكبا لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ بداية السبعينيات . ذلك أن سياسة الانفتاح الاقتصادي بما ترتب عليها من إعادة إدماج مصر في السوق الرأسمالي العالمي وما صاحب ذلك من فتح أبواب الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة،والازدياد المضطرد في حجم المعاملات التجارية مع الخارج قد أدي على المستوى القانوني إلى زيادة عدد وأهمية العقود التجارية الدولية التي أبرمتها المشروعات العاملة في مصر (عقود المشروعات المشتركة ، عقود نقل التكنولوجيا ، عقود التوريد ، عقود بناء المجمعات الصناعية) ولما كانت الغالبية من هذه العقود قد جاءت متضمنة " شرط التحكيم " فقد كان من الطبيعي أن يحتل موضوع التحكيم التجاري الدولي مركز الصدارة بين اهتمامات رجال القانون ورجال الأعمال على حد سواء.[1]

والواقع أن هذا الارتباط بين سياسة الانفتاح الاقتصادي ونظام التحكيم التجاري الدولي لم يكن مجرد ارتباط عفوي أو وليد صدفة تاريخية ،فقد قامت سياسة الانفتاح الاقتصادي على أساس أن السبيل الوحيد لتحديث الاقتصاد المصري ودعم قدراته التنافسية في السوق الدولي هو التكنولوجيا الحديثة ، وأن الحصول على هذه التكنولوجيا يقتضي فتح أبواب الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات المباشرة لرءوس الأموال الأجنبية ، باعتبار أن هذه

[1] انظر د. حسام عيسى - دراسات في الآليات القانونية للتبعية الدوليةالتحكيم التجاري الدولي- 1988- ص2.

الفهرس

العنـــــوان	رقم الصفحة
أولا : مقدمة	2
ثانيا : تعريف التحكيم وأهميته	3
ثالثا : موضوع البحث وأهميته	7
الفصل الأول: نطاق اتفاق التحكيم	11
المبحث الأول : **المسائل التي يجوزا لتحكيم فيها**	42
المطلب الأول: المسائل التي يجوزا لتحكيم فيها فى القانون المصري	45
المطلب الثانى : المسائل التي يجوزا لتحكيم فيها فى القانون الفرنسى	51
المبحث **الثانى : المسائل التي لا يجوزا لتحكيم فيها**	55
المطلب الأول :عدم جواز التحكيم في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية	55
الفرع الأول : تعريف الأحوال الشخصية	56
الفرع الثاني: جواز التحكيم في المسائل المالية المتعلقة بالأحوال الشخصية	59
المطلب الثاني: عدم جواز التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام	60
الفرع الأول :تعريف النظام العام	60
الفرع الثاني :المسائل المتعلقة بالنظام العام	87
المطلب الثالث : المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها فى القانون الفرنسي	97
الفرع الأول : النفقة وإبرام اتفاق التحكيم	98

الفرع الثاني : المنازعات المتعلقة بالحالة والأهلية	**99**
الفرع الثالث : التحكيم والمنازعات المتعلقة بالنظام العام الاجتماعي الحمائى	**100**
الفرع الرابع : التحكيم فى المنازعات المتعلقة بقانون المنافسة	**103**
الفصل الثاني :الآثار المترتبة على التحكيم في منازعة لا يجوز التحكيم بشأنها	**104**
المبحث الأول : **بطلان اتفاق التحكيم**	**105**
المبحث الثاني :**الامتناع عن إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر بناء على الاتفاق الباطل**	**120**
خامسا : الخاتمة	**128**
سادسا : قائمة المراجع	**138**
سابعا : الفهرس	**145**

5- مستخلص الرسالة :

5-1 باللغة العربية :

التحكيم التجاري الدولي من أهم الوسائل المستخدمة لتسوية المنازعات في العالم وخاصة في مصر حيث أرتبط ازدياد ظهوره في مصر بالانفتاح الاقتصادي ، وقد تناولنا في هذا البحث عرض مدى قابلية عرض النزاع للتحكيم ، حيث أن هناك بعد الدول التي وسعت من نطاق قابلية عرض النزاع للتحكيم بينما ضيقت دول أخرى من هذا النطاق ، وقد فرقنا بين المسائل التي يجوز التحكيم فيها ، فهي جميع المسائل أيا كان طبيعتها ، دون المسائل المتعلقة بالنظام العام والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فلا يجوز الاتفاق على تسوية النزاعات المتعلقة بها عن طريق التحكيم ، كما

أوضحنا أنه في حاله تسويه النزاعات المتعلقة بالنظام العام والأحوال الشخصية عن طريق التحكيم يكون حكم التحكيم باطلا بالإضافة إلى أحقية المحكمة المطلوب منها التنفيذ أن ترفض تنفيذ ذلك الحكم

_ الكلمات الدالة :

- التحكيم التجاري الدولي من أهم الوسائل المستخدمة لتسوية المنازعات فى مصر ، ويجوز التحكيم في كافه المسائل باستثناء المسائل المتعلقة بالنظام العام والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .